

دور التكنولوجيا المالية والممارسات الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية مع الإشارة لتجربة ماليزيا

The Role of Financial Technology and Digital Practices In Achieving Digital Financial Inclusion In Islamic Banks, With Reference to The Malaysian Experience.

زهرة سعد قرمش¹

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

✉ z.saadguermecche@univ-skikda.dz

 0009-0001-4732-6126

تاريخ النشر: 30-06-2025

تاريخ القبول: 26-06-2025

تاريخ الاستلام: 20-04-2025

ملخص :

يُعتبر الشمول المالي الرقمي من أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية التي ترمي إلى تعزيز نتائج التنمية المستدامة، ومع تزايد الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي والمحلي من أجل ضمان حصول كافة أفراد المجتمع على الخدمات المالية، لم تتوان المصارف الإسلامية في مواكبة هذا الاتجاه على الرغم من العراقيل التي تقف حائلاً أمامها بالإضافة إلى عدم امتلاكها لبيئة تكنولوجية قوية في عدة دول إسلامية غير أن هناك بعض التجارب لدول إسلامية استطاعت النجاح في توفير بيئة مالية رقمية تمتاز بالشمول المالي وتساهم في جهود الاستدامة وفقاً لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التكنولوجيا المالية والممارسات الرقمية في الوصول إلى الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية مع إشارة لتجربة ماليزيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن تؤثر التكنولوجيا المالية والممارسات الرقمية تأثيراً إيجابياً في الوصول إلى الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية عامةً وفي المصارف الماليزية خاصةً.

الكلمات المفتاح: التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي الرقمي؛ المصارف الإسلامية؛ ماليزيا.

تصنيف JEL: Q56؛ Q13؛ Z32.

Abstract:

Digital financial inclusion is one of the latest innovations in financial technology aimed at enhancing sustainable development outcomes. With the increasing efforts made by the international and local community to ensure access to financial services for all members of society, Islamic banks have not hesitated to keep pace with this trend despite the obstacles that stand in their way, in addition to the lack of a strong technological environment in several Islamic countries. However, there are some experiences of Islamic countries that have succeeded in providing a digital financial environment characterized by financial inclusion and contributing to sustainability efforts in accordance with the provisions and objectives of Islamic Sharia. This study aims to examine the role of financial technology and digital practices in achieving digital financial inclusion in Islamic banks, with reference to the Malaysian experience. The study concluded that financial technology and digital practices have a positive impact on achieving digital financial inclusion in Islamic banks in general and Malaysian banks in particular.

Keywords: FinTech; Digital Financial Inclusion; Islamic Banking; Malaysia.

Jel Classification Codes: Z32; Q13; Q56.

Cite this article

سعد قرمش، ز. (2025). دور التكنولوجيا المالية والممارسات الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية مع الإشارة لتجربة ماليزيا. مجلة الباحث الاقتصادي، 13(1)، 191-207.



This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license

1. مقدمة:

تعتبر التكنولوجيا المالية من أكبر الثورات الاقتصادية العالمية، حيث تمثل مفهوماً حديثاً على المستوى المالي بفضل ما تقدمه من الخدمات والتقنيات التي تمتاز بالحدثة والتطور مثل الذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية أو المشفرة، وتحليل البيانات، وتكنولوجيا البلوك تشين، تلك الخدمات التي أسهمت في تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من إيصال الخدمات المالية إلى الفئات المهمشة اجتماعياً سواء كان على مستوى الأفراد أو المؤسسات المتوسطة أو المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات المتناهية الصغر، وهو ما عمل على خفض تكلفة تقديم تلك الخدمات والعمل على تحسين مستويات كفاءتها.

وقد سعى العالم بأسره بدرجات متفاوتة في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها من خلال اتباع العديد من السياسات والآليات والتي على رأسها الشمول المالي، ومع تطور التكنولوجيا المالية والرقمنة تم تكريس العديد من القوانين والتشريعات والسياسات من أجل الدمج بين الرقمنة والشمول المالي، وقد اتفقت معظم الدول على مجموعة من المبادئ في هذا الدمج مما جعله جزءاً أساسياً من خططها الاقتصادية والمالية.

2.1. إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية عامةً وفي المصارف الإسلامية بماليزيا خاصةً؟

3.1. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية بماليزيا.

4.1. أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تحليل الإطار النظري للتكنولوجيا المالية من حيث المفهوم والخصائص في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة.
- رصد المتطلبات الأساسية لتحقيق الشمول المالي الرقمي عامة والشمول المالي الرقمي الإسلامي خاصةً.
- دراسة وتحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي داخل المصارف الإسلامية مع التركيز على التجربة الماليزية.
- تقييم فعالية الأطر التنظيمية والشرعية الحاكمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ومدى إسهامها في إدماج الفئات غير المتعاملة مع النظام المالي.

5.1. منهج الدراسة:

تعتمد دراستنا الحالية على المنهج التحليلي الوصفي؛ وهذا نظراً لملائمته لموضوع الدراسة حيث يهدف إلى تحليل طبيعة التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي بالإضافة إلى الكشف عن دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية عامةً والمصارف الإسلامية في ماليزيا خاصةً.

6.1. الدراسات السابقة:

- دراسة "فوجيل، عبد العزيز" في سنة 2022 التي حملت عنوان "التكنولوجيا المالية ودورها في دعم القطاع المالي والمصرفي بدول جنوب شرق آسيا- ماليزيا نموذجاً"، وقد نُشرت بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد التاسع، العدد الأول، وقد سعت تلك الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقعية تطبيق التكنولوجيا المالية وتقنياتها المختلفة في منطقة

جنوب شرق آسيا عمومًا مع التركيز على التجربة الماليزية خصوصًا، وقد كشفت الدراسة عن أهمية استخدام التكنولوجيا المالية ودورها في الوصول إلى تحقيق الشمول المالي من جهة والعمل على زيادة التنافسية المحلية والدولية في الدول محل الدراسة من جهة أخرى.

- دراسة "زاخ، يونس" في سنة 2022 التي حملت عنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- تجربة المملكة العربية السعودية"، وقد نُشرت بمجلة دفاثر البحوث العلمية، مجلد 10، عدد 01، وقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمولية المالية في الدول العربية بشكل عام مع تحليل تجربة السعودية خصوصًا التي عملت على تفعيل التكنولوجيا المالية من أجل تعزيز الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية صارت من أكبر رواد هذا المجال في الوطن العربي، ويتوقع أن تصير قطب التكنولوجيا المالية في الوطن العربي مما عمل على تعزيز الشمول المالي.
- دراسة "صابر" في سنة 2023 التي حملت عنوان "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"، وقد نُشرت بمجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، المجلد الأول، العدد الأول، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الجودة الحياتية لجميع فئات المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي منخفضة عن المستويات المطلوبة لتعزيز الاقتصاد المالي في مجموعة الدول العربية المختارة؛ نظرًا لقلّة الدخل الفردية بالإضافة إلى ضعف مستوى الثقافة المالية وكذلك عدم الكفاءة المالية في تسهيل النفاذ للخدمات المالية.
- دراسة "صالح" في سنة 2023 التي حملت عنوان "تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية"، وقد نُشرت بمجلة اسرا الدولية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على أسس ومبادئ الشمول المالي الرقمي عامةً وفقًا لجهود المنظمات العالمية كالبنك الدولي والمؤسسات العالمية مثل مجموعة العشرين وغيرها، بالإضافة إلى الاستفادة من تلك الجهود من أجل تأسيس المبادئ الحاكمة للشمول المالي الرقمي الإسلامي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك توافق بين أهداف الشمول المالي التقليدي مع الشريعة الإسلامية مع ضرورة المراجعة الشرعية لبيئة التكنولوجيا المالية.
- دراسة "العلي، والبيدي" في سنة 2024 التي حملت عنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2017-2022"، وقد نُشرت بمجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، عدد خاص، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التكنولوجيا المالية كأحد الأساليب الحديثة في المصارف في تعزيز الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي وخاصةً فيما يخص الخدمات المصرفية الذي لا بد أن يكون أساسًا لتصميم الخدمات المالية.

2. ماهية التكنولوجيا المالية وخصائصها وأهميتها:

2.1. ماهية التكنولوجيا المالية:

لقد أصبحت أحد سمات العصر استخدام التكنولوجيا المالية ومن أهم المؤشرات على مستوى المصارف، وقد تعددت التعريفات التي قدمت لها، ومن أبرز تلك التعريفات:

- يُعرف مجلس الاستقرار المالي FSB التكنولوجيا المالية بأنها أحد الابتكارات التقنية في قطاع الخدمات المالية والتي تسهم في الكشف عن العديد من نماذج الأعمال الجديدة أو التطبيقات أو المنتجات الجديدة التي تقدم الخدمات المالية بصورة ملحوظة مما يؤثر بصورة ملموسة على الأسواق والشركات المالية. (FSB, 2021)

- إنها أحد الابتكارات التكنولوجية المقدمة في مجال الخدمات المالية، ويترتب عليه ظهور العديد من الأعمال الجديدة أو التطبيقات أو المنتجات التي تؤثر بشكل كبير على كيفية تقديم تلك الخدمات. (OECD, 2019)
 - إنها المنتجات والخدمات التي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا، وتهدف إلى تحسين جودة الخدمات المالية التي تقدم بالصورة التقليدية، وتمتاز بتكلفتها المنخفضة وسرعتها وسهولة استخدامها، ويمكن لعدد هائل من العملاء الاستفادة بها، وغالبًا ما تقوم الشركات الناشئة بتطوير تلك الخدمات والمنتجات. (حرفوش، 2019، صفحة 740)
 - كما إنه يجمع هذا المجال بين التكنولوجيا والمالية مما أدى إلى ظهور قطاع يركز على المعاملات المالية باستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة مثل الهواتف الذكية، وشبكات الاتصال، والتجارة الإلكترونية، والعملات الرقمية، وغيرها، وقد تم استغلال التقنيات الحديثة لتطوير الخدمات المالية التي أصبحت تقدمها شركات استثمرت في التكنولوجيا ضمن قطاع الخدمات. (عبد الرحيم، 2018، صفحة 143)
 - إنها تستخدم لوصف مجموعة متنوعة من الخدمات المبتكرة التي يمكن أن تحول القطاع المالي من نمطه التقليدي إلى نموذج أكثر تطورًا مع تقديم أسعار مناسبة وزيادة في الأمان والشفافية. (العبيدي و عبيدة، 2022، صفحة 37)
- بناءً على ذلك يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها استخدام التقنيات الحديثة والابتكارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية سواء من قبل البنوك التقليدية أو من قبل الشركات الناشئة مما يساهم في تعزيز كفاءة وجودة الخدمات المالية، فضلاً عن تسريع الوصول إليها وتسريع نطاقها لتشمل فئات أكبر من المجتمع بطريقة سهلة وأمنة.

2.2. خصائص التكنولوجيا المالية:

- تتسم التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص والتي نعرضها كالتالي: (مناصرية، أبريل 2022، صفحة 403) (سايغي، 2023، صفحة 34)
- **سهولة الوصول إلى جميع المستخدمين:** ويتم ذلك من خلال تحسين قدرات البنوك أو مقدمي الخدمات المالية بصورة مستمرة وذلك عبر الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات التي توجه للعملاء ذوي الدخل المحدود.
 - **القدرة على التكيف وتحمل النفقات:** تتسم التكنولوجيا المالية بقدرتها على تقديم مجموعة متنوعة من وسائل الدفع مقابل الحصول على الخدمات وشراء المنتجات.
 - **التصميم المرتكز على العميل:** لا بد أن يركز التصميم لأي خدمة في مجال التكنولوجيا المالية على احتياجات العميل ومتطلباته.
 - **السرعة والكفاءة:** تسهم التكنولوجيا المالية في إتمام المعاملات بسرعة حيث يمكن إنجازها في غضون دقائق قليلة، ولهذا تستفيد المصارف من تلك الميزة من خلال الاستفادة من البيانات الضخمة والخوارزميات.
 - **سياسة البيانات:** تهدف هذه السياسة إلى تعزيز جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، وتسهيل على التجار اتخاذ القرارات بصورة أكثر فعالية واستغلال الفرص المتاحة من خلال توفير تغذية عكسية مستندة إلى التجارب العملية للعملاء.

3.2. أهمية التكنولوجيا المالية:

- تلعب التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة على مستوى المؤسسات المالية عامةً، وعلى مستوى المصارف خاصةً، وتتمثل تلك الأهمية في القدرة على تقديم كفاءات مالية ذات جودة عالية عن طريق الاهتمام بتحسين كفاءة التشغيل مما ينتج عنه تقليل التكاليف وتحسين الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى أن العمل على تحسين وسهولة الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء، وتتجلى أهمية التكنولوجيا المالية في النقاط التالية: (علي و رسول، 2022، صفحة 50)

- توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل عمليات التمويل الجماعي، والتحويلات المالية الدولية بالإضافة إلى المدفوعات التي تتم عبر الهواتف الذكية، فضلاً عن أدوات إدارة المحافظ المالية عبر الإنترنت، وهو ما لم تتمكن الكثير من المصارف من تقديمه لعدد كبير من العملاء؛
- إعادة هيكلة الخدمات المالية المقدمة من جهة، والعمل على تعديل منهجية وآلية تقديمها إلى العملاء بطريقة معينة تهدف إلى جعلها أسرع وأقل تكلفة وأكثر أماناً؛
- تسعى إلى تعزيز جودة الخدمات المالية المقدمة لتكون متاحة ومتوفرة في كل زمان ومكان؛
- تساهم المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الميزة التنافسية التي تفوق تلك التي تتمتع بها المؤسسات التقليدية التي لا تعتمد على التكنولوجيا المالية.

4.2. مجالات التكنولوجيا المالية:

تشتمل التكنولوجيا المالية على العديد من المجالات والتي من أبرزها المجالات التالية:

- **المدفوعات الرقمية:** يعد من أكثر القطاعات تقدماً في مجالات التكنولوجيا المالية، وتمثل أنظمة الدفع الرقمية أو ما تُعرف بالأنظمة الإلكترونية إحدى عمليات تحويل المبالغ المالية من أحد حسابات الدفع إلى آخر من خلال استعمال أحد الأجهزة الرقمية مثل الهاتف المحمول أو الحواسيب أو من خلال إحدى قنوات الاتصال الرقمية كالبيانات اللاسلكية، ومن خلال التعريف السابق يتضح لنا أن تلك المدفوعات يمكن إتمامها من خلال التحويلات المصرفية، أو الهاتف المحمول أو من خلال بطاقات الدفع مثل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقاً، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات الأخرى للشركات الناشئة كخدمة دفع الفاتورة، والدفع عن طريق المحمول والإنترنت، وأيضاً المحفظة الإلكترونية، وبناءً على ذلك تعتبر خدمات الدفع من بين الأكثر رواجاً مقارنةً ببقية الخدمات والمنتجات المالية.
- **الإقراض الرقمي:** تركز تلك العملية على تقديم القروض للعملاء الذين يطلبون الحصول عليها على أن تتم تلك العملية من خلال قناة رقمية، حيث تمثل البيانات الرقمية الأداة التي يعتمد عليها من يقوموا بالإقراض من أجل اتخاذ قرار الائتمان وإقامة تفاعل ذكي مع عملائهم. (Accion, 2018, p. 09)
- **التأمين الرقمي:** وهو يمثل إحدى التحولات الرقمية في مجال التأمين، فهو عملية تحويل كافة الخدمات التي يتم تقديمها من خلال شركات التأمين إلى عملائها ولكن بصورة رقمية مما يشير إلى أتمتة تلك العمليات من أجل زيادة كفاءتها وسرعتها (زايد، الأشقر، شكري، و أمين، 2019، صفحة 193)، بعبارة أخرى يتضمن استخدام البرمجيات وواجهات المستخدم الحديثة لمعالجة نقاط الضعف في سلسلة قيمة التأمين مع التركيز على زيادة التفاعل بين شركات التأمين من ناحية وعملائها من ناحية أخرى. (SOA, 2021, p. 05)
- **التمويل الرقمي:** يشير إلى أن كل مواطن يستطيع الحصول على الخدمات المالية من خلال التكنولوجيا الحديثة، وهو يشكل أداة رئيسية في برامج الشمول المالي؛ حيث يتيح العديد من الفرص لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية الأساسية، خاصة في ظل تزايد استخدام الهواتف المحمولة. (زائخ و يونس، 2022، صفحة 751)
- **التكنولوجيا التنظيمية:** وهي تتعلق بإدارة العمليات التنظيمية في القطاع المالي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتشتمل الوظائف الأساسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة والتقارير والامتثال. (زائخ و يونس، 2022، صفحة 752)
- **تكنولوجيا الثروة:** تمثل التكنولوجيا المالية مزيجاً بين التمويل والتكنولوجيا مما يغير الطريقة التي يتم بها تنظيم أموالنا ونقوم باستقبالها كأفراد وشركات، وترمي تلك التكنولوجيا إلى دمج الابتكار مع التقنية لتقديم حلول رقمية تعمل على تعزيز إدارة الثروات الشخصية والمهنية والاستثمار. (Forbes, 2019)

3. الشمول المالي الرقمي:

1.3. ماهية الشمول المالي الرقمي:

- يلعب الشمول المالي دورًا هامًا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ نظرًا لأنه يساعد الأفراد على إدارة أموالهم بصورة فعالة، كما إنه يساهم في تعزيز قيم المساواة المجتمعية، وهناك العديد من التعريفات التي قدمت للشمول المالي، والتي من أبرزها:
- الحالة التي يتمكن فيها كافة الأفراد من الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة وبأسعار معقولة وبطريقة مريحة تحترم كرامة العملاء. (عاشور، 2023، صفحة 688)
 - عملية تضمن توفير الخدمات المالية والمصرفية لأكثر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصةً محدودي الدخل. (حمدي، 2020، صفحة 168)
 - النظام الذي يعتمد على قدرة الأفراد على الوصول واستخدام المنتجات المالية والمصرفية التي تكون متاحة في السوق والتي تتناسب مع احتياجات العملاء بفئاتهم المختلفة ويساعدهم في العيش حياة كريمة. (أحمد، 2023، صفحة 110)
 - بناءً على ذلك يمكن القول إن الشمول المالي هو عملية تضمن انتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها إلى العديد من العملاء وخاصةً محدودي الدخل، ووفقًا للتعريفات السابقة الشمول المالي يتضمن ما يلي:
 - تعزيز المساواة الاجتماعية عن طريق ضمان توفير فرص مالية متساوية لكافة أفراد المجتمع؛
 - تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق جمع مدخرات العملاء من أجل توفير رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يساهم في تحقيق النمو والتوسع؛
 - تقليل معدل الفقر من خلال توفير قروض ميسرة للأشخاص مما يمكنهم من مواجهة أزماتهم المالية؛
 - العمل على رفع مستوى معيشة الأفراد عن طريق مساعدتهم على إدارة أموالهم بصورة فعالة مما يحسن من مستوى معيشتهم.
- يُعرف البنك الدولي الشمول المالي الرقمي بأنه استخدام وسائل رقمية منخفضة التكلفة للوصول إلى الفئات المجتمعية التي تُعاني من الاستبعاد المالي، والتي لا تتلقى خدمات بالقدر الكافي حاليًا، ويشمل ذلك تقديم جملة من الخدمات المالية الرسمية التي تلبي احتياجاتهم بطريقة مسؤولة وبأسعار معقولة للعملاء مع ضمان استدامتها لمقدمي الخدمات. (World Bank, 2020)
- يُعرف الشمول المالي الرقمي بأنه إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الأفراد غير المشمولين ماليًا، ويتحقق ذلك عن طريق توفير خدمة إنترنت وبتكلفة معقولة بالإضافة إلى وجود أجهزة متصلة بالإنترنت تُلبّي احتياجات المستخدمين. (علي، عبد القادر، و خيرة، 2023، صفحة 90)

2.3. أهداف الشمول المالي الرقمي:

يرمي الشمول المالي الرقمي إلى تعزيز فرص وصول كافة الأفراد في المجتمع بما في ذلك الشركات والمستثمرين إلى الخدمات المالية، وادماج الفئات المستبعدة بشكل غير مقصود في النظام المالي الرسمي عن طريق توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل الادخار، والمدفوعات، والتحويلات المالية، والائتمان، والتأمين (عياش و بن يوسف، 2021، صفحة 364)، وقد اعتمدت مجموعة العشرين جملة من المبادئ والتوصيات لتعزيز الشمول المالي بما يتماشى مع الأهداف المسطرة له، وتهدف تلك المبادئ إلى زيادة فرص وصول نحو 2 مليار شخص من سكان العالم إلى الخدمات المالية المصرفية، كما تسعى إلى تبني سياسات تساهم في إنشاء بيئة تنظيمية تسهل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع لما في ذلك الفقراء المحرومين من تلك الخدمات، وتتجلى أهداف الشمول المالي الرقمي في النقاط التالية: (علي و العبيدي، 2024، صفحة 2244)

- القيادة تعني تعزيز الالتزام الحكومي واسع النطاق نحو الشمول المالي بهدف المساهمة في تخفيف حدة الفقر؛
- تحقيق التنوع من خلال تنفيذ سياسة تعزز المنافسة وتقديم حوافز تشجع على الوصول إلى الخدمات المالية؛

- العمل على تعزيز الابتكارات التقنية والمؤسسية كأحد طرق توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية والتي على رأسها تحسين جودة البنية التحتية؛
- توفير الحماية اللازمة والتي تتمثل في اتباع منهجية شاملة من أجل حماية المستهلكين للخدمات المالية إذ يترتب على تطور تلك الخدمات زيادة في المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء كمشاكل الاحتيال والسرقة أو الأخطاء البشرية أو التقنية مما يطلب ضرورة توفير الحماية اللازمة لحمايتهم وحماية أموالهم؛
- تمكين الأفراد عن طريق تعزيز مهاراتهم فيما يتعلق بمحو الأمية المالية مما يجعلهم يحققون أعلى استفادة من الخدمات المالية؛
- العمل على إنشاء بيئة ملائمة لتعزيز الخدمات المالية ضمن إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية بالإضافة إلى تعزيز الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.

3.3. أهمية الشمول المالي الرقمي:

تتجلى أهمية الشمول المالي الرقمي في النقاط التالية: (وسام، 2021، الصفحات 219-220)

- تمكين الأفراد الذين حُرِّموا سابقاً من الخدمات المصرفية من إجراء المدفوعات وتوفير الأموال، والوصول إلى الائتمان والتأمين، وهذا يساعدهم في إدارة تدفقات دخلهم بانتظام، والتخطيط للمستقبل والتخلص من الأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، واستكشاف فرص جديدة من أجل كسب العيش؛
- تيسير وصول الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل؛
- الحد من الاعتماد على أساليب التمويل والخدمات المالية القديمة بالإضافة إلى أنه يمتد ليشمل مساحة جغرافية أكبر مما يساهم في الحصول على الخدمات المالية بسرعة وبكفاءة عالية وبتكلفة أقل مما يعزز من إمكانية الوصول إلى التمويل عن طريق تلبية احتياجات الفئات غير المشمولة ماليًا عبر توفير خدمات ومنتجات مالية متنوعة؛
- يساعد الشمول المالي الرقمي في تمكين الحكومة من ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي إلى الذين يستفيدون بها، وتجلي تلك الأهمية بشكل خاص في الظرف الاستثنائي مثل ما شهده العالم في جائحة كورونا؛
- يساعد الشمول المالي الرقمي في تحقيق أول أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتمثل في الحد من الفقر مع العمل على دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وتمكين المرأة؛
- يسهل على أصحاب الشركات ورواد الأعمال القيام بالسداد الرقمي وتسهيل الوصول إلى خطوط الائتمان، ومع ذلك فإن القضاء على الفقر غير قاصر على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وإنما يتطلب كذلك الإلمام بطرق استخدام تلك التقنيات وتعليم استخدامها لغير المشمولين ماليًا مما يقع على كاهل المصارف مهمة تكثيف برامج التثقيف المالي وبناء القدرات.

4.3. التوجه نحو الشمول المالي الرقمي وأهم متطلباته:

إن السعي إلى رقمنة الخدمات المالية وتسخير التكنولوجيا المالية بما توفره من العديد من التقنيات والابتكارات التكنولوجية الحديثة المتمثلة في مجموعة البرامج الرقمية التي يستخدمها العملاء من أجل القيام بمعاملات مالية بنكية كمعاملات تحويل الأموال، التأمين، تبديل العملة، الإقراض وغيرها من المعاملات يعمل على تحقيق الشمول المالي الرقمي، ومن أبرز الابتكارات الهاتف المحمول، شبكة الاتصال، العملات المشفرة، البيتكوين، والبلوكشين (Abdel Monem, 2020, p. 19)، وهناك مجموعة من المتطلبات لابد من توافرها من أجل الوصول إلى الشمول المالي الرقمي والتي من أبرزها: (وسام، 2021، الصفحات 221-222)

- حماية البيانات وتوفير وسائل موثوقة للتحقق من هوية الأفراد بالإضافة إلى تأمينها ضد القرصنة والاحتيال، ووضع حلول تجعل عمليات الدفع الإلكتروني جذابة للتجار الصغار وعملاتهم؛
- تسعى جهود تحقيق الشمول المالي الرقمي إلى ضمان وصول الخدمات المالية للجميع مع إمكانية التشغيل البيئي مع مختلف مزودي الخدمات، كما تهدف إلى أن تكون هذه الخدمات متاحة وآمنة بشكل مستمر مع توفير الحماية للهويات الرقمية للمستخدمين وبياناتهم، وضمان سلامة الأموال والهويات؛
- عدم اقتصر جهود القضاء على الفقر عالميًا على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية فقط، وإنما يجب أن يمتلك المستخدمون المعرفة المالية والرقمية اللازمة إذا كنا نرغب في تحسين حياة الأفراد الذين لم يحصلوا على الخدمات المصرفية؛
- توفير نظام دفع متقدم وبنية تحتية رقمية قوية، بالإضافة إلى تنظيمات ملائمة وضمانات فعالة من أجل حماية العميل، ويجب أن تتمتع الخدمات المالية الرقمية بالشفافية والنزاهة المالية، ويجب تصميمها لتلبية احتياجات المحرومين من تلك الخدمات كالنساء والفقراء ومستخدمي الخدمات المالية لأول مرة الذين قد يواجهوا صعوبة في القراءة والحساب.

5.3. أسس الشمول المالي الرقمي الإسلامي:

إن الشمول المالي الرقمي الإسلامي يتمثل في مجموعة التطبيقات والعمليات والمنتجات ونماذج الأعمال المستحدثة باستخدام الرقمنة والتكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن القول إن البنية التحتية والوسائل والمنتجات في الشمول المالي الرقمي التقليدي هي نفسها في الشمول المالي الرقمي الإسلامي مع فارق مهم وهو الامتثال الشرعي، كما لا يخفى وجود بعض الآليات الخاصة بالمالية الإسلامية لا توجد في المالية التقليدية وهي الزكّان والوقف والصدقات، وهذه الأخيرة هي أقرب للفئات المحرومة عند تطبيق الشمول المالي الرقمي، وباستقراء وتحليل أهم القواعد الشرعية والتطبيقات العملية والتجارب الدولية يمكن استخلاص أهم الأسس التي يبني عليها الشمول المالي الرقمي الإسلامي والتي نجلها فيما يلي: (صالح، 2023، الصفحات 17-18)

- **الامتثال الشرعي والمقاصدي:** يركز هذا الأساس على التأكد من أن جميع الأنشطة والمنتجات المالية الرقمية تتماشى مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.
- **وضع خطة عمل قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لتحقيق سياسة الشمول الرقمي الإسلامي:** يتضمن هذا الأساس وضع خطة شاملة لتحقيق أهداف الشمول المالي الإسلامي عبر الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة وتحديد الإجراءات والمبادرات المناسبة لذلك.
- **تعزيز الإطارين القانوني والتشريعي والإشرافي للشمول المالي الرقمي الإسلامي:** يهدف هذا الأساس إلى تعزيز البنية التحتية والتشريعية والإشرافية المتعلقة بالشمول المالي الإسلامي الرقمي لتسهيل تنفيذه بشكل فعال ومستدام.
- **وضع إطار خاص لإدارة مخاطر الشمول المالي الرقمي الإسلامي:** يتمحور هذا الأساس حول وضع إطار محكم لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالشمول المالي الرقمي الإسلامي وتحديد سياسات للتعامل معها.
- **نشر ثقافة الشمول المالي الرقمي الإسلامي بما يضمن استخدامه استخدامًا مسؤولاً:** يهدف هذا الأساس إلى نشر وتعزيز الوعي والثقافة المالية الإسلامية بين المستخدمين لضمان استخدام الشمول المالي الرقمي بطريقة مسؤولة وفعالة.
- **وضع مؤشرات لقياس الأداء:** يعتمد هذا الأساس على تحديد مؤشرات كمية لقياس أداء سياسة الشمول المالي الرقمي الإسلامي ومراقبة تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

4. التشريعات المنظمة لصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا لتحقيق الشمول المالي:

يمكن تقسيم الإطار التشريعي الشامل الذي اعتمدته ماليزيا منذ نشأته على يومنا هذا إلى عدة مراحل وهي: (حنك، 2019، الصفحات 155-159)

- **مرحلة التأسيس (1983-1992):** والتي تم البدء فيها بتأسيس التشريعات المنظمة للصناعة المالية الإسلامية، حيث تم فيها صياغة وتفعيل عدة تشريعات لتنظيم العمليات المصرفية الإسلامية، وقانون التكافل أو التأمين الإسلامي، وكذا الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة، وتنظيم عمليات التمويل الإسلامي بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس أول بنك إسلامي تام في عام 1983 والذي أطلق عليه اسم بنك إسلام ماليزيا بيرهاد، ثم أول شركة تكافل إسلامية تحت مسمى سياريكات تكافل ماليزيا بيرهاد والتي تأسست أيضًا في عام 1984 والذي أصبح اسمها فيما بعد "مؤسسة تكافل ماليزيا".

- **مرحلة التعديلات والترسيخ (1993-2000):** والتي سمحت بالبناء المؤسساتي وتوليد النشاط وتسريع حيوية السوق، هذه المرحلة شهدت تعديلات تشريعية تسمح بإجراء العمليات المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية حيث سمحت وزارة المالية الماليزية آنذاك لبنك بومي بوترا ماليزيا بيرهاد والمؤسسة المصرفية الماليزية وبنك ماي بنك بفتح نوافذ مصرفية إسلامية في مارس 1993، كما شهدت هذه المرحلة تأسيس جمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية الماليزية AIBIM في عام 1995، والمجلس الاستشاري الشرعي الوطني في عام 1997 وذلك بهدف تسريع التوسع في منتجات وخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامية، وكذلك سوق التحويلات المالية في البنوك في عام 1999، كما تم في هذه المرحلة تشكيل بنك معاملات إسلامي، ويعتبر البنك الإسلامي الثاني في ماليزيا من حيث تاريخ التأسيس وذلك كنتيجة لاندماج BBMB وبنك التجارة؛ لتشكيل بنك بومي بوترا التجاري Bumiputra Commerce Bank.

- **مرحلة الاتجاه إلى العالمية (2001-2010):** والتي تزامنت بين وضع استراتيجية لجعل الإطار المالي الإسلامي أكثر عالمية وتوافقية مع المعايير الدولية للصناعة المالية، وتنقسم إلى قسمين:

➤ **القسم الأول:** وضع جدول أعمال رئيسي للفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية: وشهدت هذه المرحلة وضع أهداف أكثر شمولية من إنشاء نظام مالي إسلامي يتسم بالكفاءة والتقدم والشمولية ونظرة أكثر توسعًا بالاتجاه نحو العالمية، حيث حددت الحكومة نهجًا استراتيجيًا من أربعة فروع لزيادة تطوير التمويل الإسلامي في ماليزيا، ويتكون من خطط لتطوير الإطار التنظيمي، والأطر القانونية والشرعية، وتطوير المنتجات والأسواق، وتعزيز المعرفة وخبرة الموارد البشرية، فكان عام 2002 علامة بارزة أخرى في تطور الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث أطلق البنك الوطني الماليزي الخطة الرئيسية للقطاع المالي، فأصبح القطاع المالي الإسلامي المحلي مفتوحًا للسماح بدخول المستثمرين الأجانب والشركات المالية الإسلامية الأجنبية، وفي سنة 2004 أصدر البنك الوطني الماليزي ثلاثة تراخيص أخرى لمصارف إسلامية وهي: بيت التمويل الكويتي، بنك الراجحي للاستثمار من المملكة العربية السعودية، ومجموعة قطر للاستثمار، واعتبر هذه بمثابة انفتاح فعلي للصيرفة الإسلامية الماليزية على سوق الصيرفة الإسلامية العالمية.

➤ **القسم الثاني:** صياغة المعايير التي تحكم الصناعة المالية الإسلامية: في عام 2002 أيضًا تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية جادًا في دعم التوسع والانفتاح العالمي المنظم للتمويل الإسلامي بماليزيا، ومنه ضمان إطار تنظيمي منسق داخليًا وخارجيًا، وضمان أفضل الممارسات للنظام المالي الإسلامي، ولدعم دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي الإسلامي IFSF بتاريخ 03 نوفمبر 2002 ليكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات والمشاركة بين الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي حيث يلعب المنتدى دورًا رئيسيًا في تعزيز تعاون فعال، إضافة إلى ذلك تم تحقيق إنجاز مهم آخر المؤسسة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة ILLM في 25 أكتوبر 2010 والتي تعتبر إحدى البنى التحتية لإدارة السيولة ولتعزيز قدرة التمويل الإسلامي على تسهيل التدفقات الفعالة بين الشركات المالية داخل ماليزيا وخارجها، ويمثل هذا إنجازًا آخر كبيرًا وفعالًا في إطار تطوير الجانب التشريعي المنظم لصناعة الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا حيث أتاح إنشاء IILM بإدارة السيولة بشكل أكثر فعالية ليس فقط للمؤسسات المالية الإسلامية ولكن أيضًا للجهات المراقبة.

- **مرحلة السعي إلى الريادة وتخريج العمليات المالية (2011 حتى الآن):** وهي المرحلة الحالية حيث حازت ماليزيا على المرتبة الأولى في العديد من مجالات الصيرفة الإسلامية في مجال يعتبر حديث النشأة، وسجلت نتائج جد مرضية؛ مثلاً في مجال نمو الصكوك وأدائها، وسوق الصناديق الاستثمارية الإسلامية، ومستوى التعليم والبحوث المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية متفوقة بذلك على البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان؛ حيث سجل المؤشر المالي 93 من 100 في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي IFDI، والذي يعرف نفسه أنه "المؤشر الأول والوحيد" في العالم الذي يقيس تطوير صناعة التمويل الإسلامي، وفي نفس الاتجاه وفي إطار العمل على تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية وخاصةً في الإطار التشريعي، من أهم التطورات الحاصلة في هذه المرحلة هو الإعلان عن قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013 IFSA الذي ألغى قانون المصارف الإسلامية 1983 وقانون التكافل لعام 1984 وهو القانون الذي أعطى للبنك المركزي الماليزي السلطة الرقابية والتنظيمية من أجل تحقيق متطلبات العمل في بيئة أكثر تعقيدًا وترابطًا، خاصةً مع التطورات الحاصلة إقليميًا ودوليًا في هذه الصناعة، هذا القانون الذي كان ينتظر منه أن يجعل القطاع المالي بماليزيا في منصة تعتبر مرجعًا للنظام الناجح والمتقدم والذي يحقق الرفاهية لكل المتعاملين ضمنها من زبائن ومؤسسات وأجهزة رقابية حيث إن هذا القانون منح للبنك المركزي أكثر ثقة، وعزز المسؤولية والإرادة الاحترافية لتحقيق العدالة وتوجيه سلوك العمل بين متعاملي الخدمات المالية، كما أن إعمال قانون IFSA سمح بتنفيذ نظام حماية المستهلك المالي خاصةً في جانب من الإفصاح غير المنصف أو الاحتياالي في العمليات الاستثمارية وكذا ترسيم واضح للعلاقة بين الصيرفة التقليدية والإسلامية.

5. دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي الرقمي في ماليزيا:

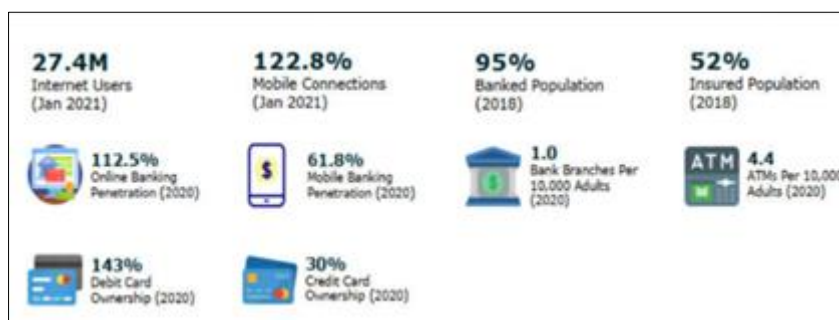
في الآونة الأخيرة حدثت ثورة هائلة في قطاع التكنولوجيا المالية في أنظمة المال العالمية، حيث صار يلي العديد من الاحتياجات والخدمات التي تتعلق بالعمليات المالية بطرق متطورة تنافس بشكل كبير الخدمات المالية التي يتم تقديمها بصورة تقليدية من حيث السرعة والتكلفة، وقد تمكنت شركات التكنولوجيا المالية من تحقيق نجاحًا ملحوظًا في التكنولوجيا المالية من خلال تقديم العديد من الخدمات

المالية التي على رأسها خدمات الدفع الإلكتروني، وتحويل العملات، والإقراض، والتمويل الجماعي، والتأمين، فقد حققت نجاحًا كبيرًا في نشر تلك الخدمات وزيادة الطلب عليها مما يؤثر على مستقبل الخدمات المالية التي تقدم بشكل تقليدي في ظل النمو المستمر لهذه الشركات وسرعة الابتكارات التكنولوجية التي تقدم العديد من الخدمات المالية الرقمية، وتمتاز التكنولوجيا المالية بالقدرة الهائلة على إحداث تغييرات في الخدمات المالية، فتقدم كافة خدماتها بسرعة وبأمان وبأقل تكلفة ممكنة بالإضافة إلى اهتمامها بفئة كبيرة من السكان الذين لا يتعاملون مع المصارف.

إن ماليزيا من أوائل الدول التي دخلت مجال التمويل الإسلامي وذلك في عام 1961، ومن أقوى المؤسسات التي تدل على تطورها هو إطلاقها عام 2015 أول منصة استثمارية إسلامية بين المصارف وهي منصة "The Investment account Platform" 2015، تلك المنصة تتيح للأفراد والشركات والمستثمرين بتوجيه صناديق الاستثمار عن طريق البنوك الإسلامية مما يسهل توفير التمويل للعملاء الذين يقدمون طلباتهم من خلال الإنترنت، وتعد هذه المنصة أولى الحلول المالية الإسلامية التي تقدمها ستة مصارف إسلامية مما يعبر عن رغبتهم في احتضان الثورة التكنولوجية المالية. (منيرة و نبيلة، 2020، الصفحات 47-48)

شهدت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا نموًا ملحوظًا حيث زادت النسب أربع أضعاف في العقد الماضي، وبلغ معدل استخدامها أكثر من 90% سنة 2018، كما نمت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول التي تكون مدعومة بتغطية شبكة 4G شبه عالمية، وبيانات ميسورة التكلفة و 5G قيد التنفيذ، فهذا ليس صدفة وإنما يشير مؤشر الجاهزية الشبكية لماليزيا في سنة 2019 الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنها تحتل مرتبة مرتفعة بين 139 دولة، كما احتلت المرتبة الأولى من دول آسيا الناشئة والنامية.

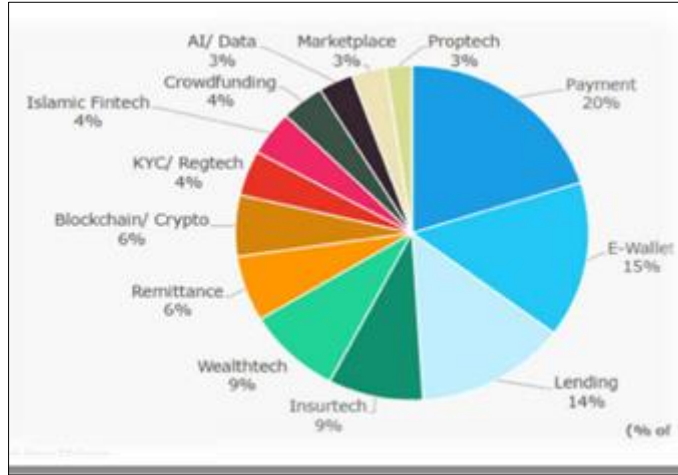
الشكل 1. توزيع استخدامات التكنولوجيا الرقمية في ماليزيا



Source: Malaysia Fintech Report 2021

يتضح من الشكل رقم (01) أن نسبة استخدام الإنترنت بلغت 27.4 مليون فرد عام 2021، أما عن أعلى نسبة فكانت من نصيب استخدام اتصالات الهاتف حيث بلغت 122.8% في نفس العام، وجاءت في المرتبة التي تليها نسبة استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث بلغت 122.5% سنة 2020، أما عن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول فجاءت في المرتبة التي تليها وبلغت 95%، كما قدرت البطاقات البنكية بـ 143% في حين بلغت البطاقات الائتمانية بـ 30%، أما سنة 2018 فبلغ عدد الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك حوالي 95%، كذلك بلغ عدد السكان الذين تم التأمين عليهم حوالي 52%.

الشكل 2. مجالات استخدام التكنولوجيا المالية في ماليزيا



Source: Malaysia Fintech Report 2021

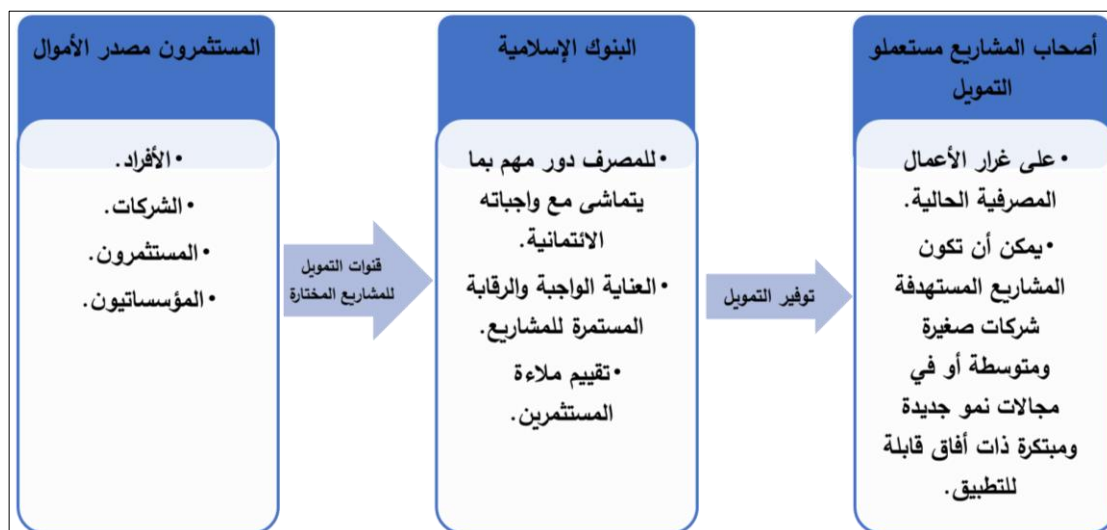
يتضح من الشكل رقم (2) إن المدفوعات الرقمية نالت أعلى نسبة حيث بلغت 20% وتلتها المحافظ الالكترونية حيث بلغت 15%، وتلتها الإقراض حيث بلغت 14%، وبلغت كلاً من تكنولوجيا التأمين وتكنولوجيا الثروات 9%، وتلتها التحويلات والبلوكشين بلغت 6%، أما الذكاء الاصطناعي والسوق بلغت أقل نسبة في مجالات استخدام التكنولوجيا المالية حيث بلغت 3%.

وقد أبرمت اللجنة الاستشارية للحكومة الماليزية مذكرة تفاهم MOU مع IncuBlock، وهو مختبر بلوكشين كوري جنوبي لتطوير بلوكهاين متوافق مع الشريعة الإسلامية، فقد عملت لجنة الأوراق المالية بماليزيا وفي إطار مبادرة تعرف باسم "تحالف مجتمع الفانتيك" في إعداد اللوائح التي ستسمح للحلول التكنولوجية بالعمل بكل سلاسة في البلاد، وتشتمل المبادرة على ما يلي:

- خلق الوعي وتحفيز الحلول التكنولوجية المبتكرة؛
- تشكيل مجموعات لتنظيم ورعاية نظام أوسع للبيئة المالية؛
- توفير مناخ مناسب سياسي وتنظيمي ملائم للابتكار.

وقد كان الهدف من هذا الإطار هو تمكين مجموعة متنوعة من الشركات للمشاركة والدخول إلى سوق التمويل عن طريق منصة رقمية، وتم إصدار إطار التمويل الجماعي والإقراض الند للند P2P في بداية سنة 2016، ويوضح الشكل رقم (3) ميكانيزم منصة الحساب الاستثماري IAP الذي يمثل أول منصة التكنولوجيا المالية للخدمات المصرفية الإسلامية لتكون بمثابة سوق محوري في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة: (Abd Razek & Ali, 2020, p. 20)

الشكل 3. ميكانيزم منصة الحساب الاستثماري IAP



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا (Islamic Finance Technology & Innovation, Malaysia world's Islamic Finance Market Place, 2016, p. 02)

بالإضافة إلى إنشاء الحكومة المحلية لشركة MDEC تلك الشركة الاقتصادية الرقمية الماليزية يهدف إلى تطوير النظام البيئي الرقمي، كما تعمل تلك الشركة على تحقيق نظام بيئي حلال عن طريق تقديم شهادات تتلاءم مع قواعد الدين الإسلامي، وقد أحرزت تلك الشركة تقدماً ملحوظاً عندما قامت بإصدار عملة مشفرة مدعومة بالذهب من خلال Hello Gold والتي قام بتأسيسها كلاً من "روبن لي، ورضوان عبد الله"، وقد منحت لهم شهادة الامتثال للشرعية الإسلامية من قبل المجلس الاشرافي الشرعي لشركة أمانى للاستشارات. (رابح و محمد، 2021، الصفحات 621-622)

وقد أصدر البنك المركزي الماليزي BNM ولجنة الأوراق المالية SC صندوق الرمل التنظيمي في مجال التكنولوجيا المالية والمبادئ التوجيهية بشأن التمويل الجماعي بالإضافة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية التنظيمية Reg Teck يعمل على تقليل كافة أشكال الانتهاكات التي يُحتمل حدوثها وتكون مخالفة للشرط الأساسي للشرعية الإسلامية. (Abd Razek & Ali, 2020, p. 20)

وفي عام 2016 قامت الشركات الداعمة للخدمات التكنولوجية المالية الإسلامية التي تتضمن مزودي منصة التمويل الجماعي تحالفًا إسلاميًا ماليزيًا للتكنولوجيا المالية، وقد أطلقت RedMoney النشرة الإخبارية IFN Fintech وعقدت منتدى IFN Fintech سنة 2017. (Muhammed , Abdul Manap, & Muneeza, 2019, p. 15)

كما أنشأ بنك نيغارا ماليزيا إطارًا تنظيميًا للتكنولوجيا المالية الإسلامية؛ لتمكين نشر وابتكار التكنولوجيا المالية واختباره في بيئة حية ضمن معايير وأطر زمنية محددة، وهذا يدل على أن الحكومة الماليزية تتخذ خطوات جادة لدمج التكنولوجيا المالية الإسلامية من خلال إشراك اللاعبين في السوق والمنظمين. (Hadiyan , Zaidi , Ariffin , & Abdul Kader , 2020, p. 09)

ومع إطلاق عدة مبادرات حكومية مستدامة، ومع إطلاق مشروع الوساطة المالية القائمة على القيم VBI من قبل البنك المركزي زاد استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الشمول المالي ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (01)

الجدول 1. استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي الرقمي

المؤسسة المالية الإسلامية	المنتج	الفئة المستهدفة
Bank Islam	Go Biz وهو تطبيق على الجوال يسهل التحويلات المالية واستقبال المدفوعات.	الشركات الصغيرة والمتوسطة.
Bank Muamalat	تطبيق رقمي يسهل على صغار التجار والمقاولين المدفوعات المالية.	صغار التجار والمقاولين.
Cimb Islamic	Green Biz Ready وهو تطبيق رقمي خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالاستدامة.	الشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالاستدامة.
	Ag TecK: وهي مذكرة تفاهم مع MECD لتمويل فئة B40. 500 مزارع سيتحصلون على تمويل أصغر بقيمة 2 مليون دولار للمجموع، وسيتم تدريبهم على الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والرقمنة بغية تشكيل جيل من صغار المزارعين الذين يعتمدون على الرقمنة، والتأسيس للنظام الزراعي الرقمي.	B40
May Bank Islamic	وهو تطبيق رقمي خاص بتمويل الشركات الناشئة	الشركات الناشئة.
	SMEs: حيث تتم عملية دراسة الملف والموافقة، وتوفير التمويل عبر هذا الحل الرقمي، فأكثر من 8500 استفادوا من هذا التمويل الرقمي.	SMEs.
AM Bank Islamic	وهو تطبيق رقمي يهدف إلى تسهيل التمويل العقاري والأخضر منخفض التكلفة، وبالتعاون مع المشاريع الحكومية للإسكان منخفض التكلفة.	B40.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقرير (VALUE-BASED INTERMEDIATION FULL REPORT,

Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia (AIBIM), 2021)

تبرز هذه النماذج أحد جوانب انعكاس التكنولوجيا المالية والرقمية على الشمول المالي في البنوك الإسلامية الماليزية التي يتضح من خلالها أن هناك تنفيذًا للخطط المالية العشرية والخماسية في الشمول المالي، كما تركز تلك البنوك على شرائح معينة مثل B40 التي سميت بهذا الاسم؛ نظرًا لأنها تمثل 40% من المجتمع الماليزي، وصغار التجار، والمزارعين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة،

كما نلاحظ تميز بعض البنوك الإسلامية كبنك Cimb Islamic الذي أعلن عن هدفه في التأسيس للتمويل الزراعي الرقمي ضمن إطار الشمول المالي. (صالح، 2023، صفحة 20)

على الرغم من التقدم اللافت الذي أحرزته ماليزيا في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية إلا أن التجربة لا تخلو من ملاحظات نقدية أهمها أن معظم التطبيقات التكنولوجية اتجهت نحو تسريع الوصول إلى الخدمات دون أن تؤسس لنماذج تمويل إسلامي جديد بالكامل، فعلى سبيل المثال ما زالت المراجعة تهيمن على المنتجات الإسلامية الرقمية وهي صيغة قريبة من النمط التقليدي القائم على الفائدة مما يطرح تساؤلات حول مدى أصالة هذه الحلول من منظور الاقتصاد الإسلامي.

كذلك ورغم الجهود المبذولة لاستهداف الفئات المهمشة مثل شريحة B40 إلا أن نسبة كبيرة من التطبيقات تظل موجهة نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد ذوي الدخل المتوسط فما فوق مما يضعف أثر التكنولوجيا المالية في القضاء على الاقصاء المالي الحقيقي، كما أن تجربة ماليزيا رغم تميزها في التشريع والرقابة يصعب تعميمها على الدول العربية؛ بسبب الفروق المؤسسية والتنظيمية لا سيما في ظل غياب هيئات شرعية وطنية قوية ومستقلة تعني بتقييم المنتجات المالية الرقمية في كثير من تلك الدول.

وخلاصة القول إن تجربة ماليزيا في ادماج التكنولوجيا المالية ضمن القطاع المصرفي الإسلامي تمثل نموذجًا رائدًا إلا أن التوسع في هذه التجربة يحتاج إلى مراجعة نقدية لتفادي الوقوع في فخ "الرقمنة الشكلية" التي تعيد إنتاج التمويل التقليدي بأدوات رقمية دون تعزيز حقيقي للقيم الإسلامية الجوهرية كالعدالة، وتقاسم المخاطر والتنمية المستدامة للفئات المهمشة، ومن هنا تأتي أهمية إيجاد توازن بين الابتكار الرقمي والامتثال الفقهي من جهة وبين تعميم الوصول المالي والمردودية الاقتصادية من جهة أخرى.

5. الخاتمة.

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن التكنولوجيا المالية والممارسات الرقمية تلعب دورًا هامًا في تحقيق الشمول المالي، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها كالاتي:

النتائج:

- إن تطبيق التكنولوجيا المالية في الخدمات المالية يعمل على زيادة حجم الاستفادة سواء للمصرف أو الزبون وبالتالي تخفيض التكلفة وسرعة إنجاز المعاملات المالية المصرفية؛
- يسعى الشمول المالي الرقمي إلى تحقيق أحد أهم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهو الحد من الفقر وضمان وصول الخدمات المالية إلى كافة أفراد المجتمع بما فيها الفئات المحرومة من تلك الخدمات؛
- يساهم تطور التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة في تطوير الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية وتوسيع بقعة انتشارها مما يعمل على تحقيق الشمول المالي الرقمي؛
- تؤثر التكنولوجيا المالية والممارسات الرقمية تأثيرًا إيجابيًا في تحقيق الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية بماليزيا.

التوصيات:

- القيام بدراسة تقويمية لممارسات المؤسسات المالية الإسلامية للشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية؛
- يجب على إدارة المصارف الماليزية تبني استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية ضمن استراتيجيتها المستقبلية كونهما تساعد الأفراد على سهولة وسرعة الحصول على الخدمات والمنتجات المالية الأمر الذي يعود بالفائدة عليها بشكل مباشر؛
- ضرورة تقديم المصارف الماليزية المبادرات الهادفة لتشجيع استخدام الخدمات المالية من خلال إلغاء العمولة لبعض الخدمات أو تقديم الحوافز المالية لاستخدام خدمات معينة من أجل جذب أكبر عدد من الزبائن؛

- ضرورة قيام إدارة المصارف الإسلامية بتبني الحملات التثقيفية للمجتمع حول التحولات الرقمية للعمليات المصرفية وذلك عن طريق الدعاية والإعلان أو عن طريق إجراء التفاعلات المباشرة مع الأفراد من أجل القضاء على الأمية المالية.

6. المراجع والإحالات:

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abd Razek, L. M., & Ali, N. M. (2020). *Embracing New World of Islamic Fintech Malaysia, Moving Towards Digitalization ERA*. Future Academy.
- Abdel Monem, H. (2020). *Using Blockchain in Financial Services*. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.
- Accion. (2018, 04). Demystifying Digital Lending. FinDev Gateway. Retrieved from https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/1123_digital_lending_r10_print_ready.pdf.
- Forbes. (2019, 02 19). The Future of Wealthtech. Retrieved from <https://www.forbes.com/sites/margueritacheng/2019/02/19/the-future-ofwealthtech/?sh=3a66d38a35e6>.
- FSB. (2021, 06 28). FinTech, Financial Stability Board. Retrieved from <https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-andstructural-change/fintech/>.
- Hadiyan , N., Zaidi , M., Ariffin , T., & Abdul Kader , N. (2020). The Utilization of Islamic FinTech (I-FINTECH) in Promoting Sustainable and Inclusive Growth: Evidence from Micro-Entrepreneurs in Malaysia. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*, 06(03), 555- 576.
- Islamic Finance Technology & Innovation, Malaysia world's Islamic Finance Market Place*. (2016, 04 29). Retrieved from <https://www.mifc.com/>
- Muhamed , Z., Abdul Manap, T. A., & Muneza, A. (2019). *Islamic Monetary Economics and Institutions Switzerland*. Springer Nature Switzerland AG the registered company.
- OECD. (2019, 05 31). Digital Disruption in Financial Markets, The Organisation for Economic Co-operation and Development. Retrieved from [https://one.oecd.org/document/DAF/COMP/WD\(2019\)69/en/pdf](https://one.oecd.org/document/DAF/COMP/WD(2019)69/en/pdf).
- SOA. (2021, 04). InsurTech: A Guide for the Actuarial Community. Illinois: Society of Actuaries. Retrieved from <https://www.soa.org/49bb46/globalassets/assets/files/resources/research-report/2021/insurtech-guide-community.pdf>.
- VALUE-BASED INTERMEDIATION FULL REPORT, Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia (AIBIM). (2021). Retrieved from <https://aibim.com/contents/pages/value-based-intermediation/AIBIM-VBI-Full-Report-2021.pdf>.
- World Bank. (2020). Retrieved from <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

المراجع باللغة العربية:

- بباس منيرة، و فالي نبيلة. (2020). الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية - دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي. المجلة الدولية للمالية الريادية، 01(02)، 38- 52.
- بریش رابح، و يدو محمد. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل الإسلامي - دراسة حالة ماليزيا. مجلة الإبداع، 11(01)، 607- 626.
- خولة مناصرية. (أفريل 2022). التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا - الفرص والتحديات. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مج06(ع01)، 399- 414.

- زبير عياش، و خلف الله بن يوسف. (2021). مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية - دراسة ميدانية على عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 08(02)، 362-384.
- زهراء صالح حمدي. (2020). أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 12(28)، 166-181.
- سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة أفق علمية، 11(03)، 724-744.
- سهام عقل عاشور. (2023). الشمول المالي وفعالية السياسة النقدية في مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 50(03)، 683-730.
- سيماء محسن علاوي العبيدي، و منتج عبدة. (2022). تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين مستوى الشمول المالي في دولة العراق - دراسة تحليلية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية(22).
- شيلي وسام. (2021). الشمول المالي في المنطقة العربية- الواقع والمتطلبات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 213-234.
- طهراوي دومة علي، بسبع عبد القادر، و بوخاري خيرة. (2023). أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19(33)، 87-108.
- علي حميد هندي العلي، و شهاب زيد كامل العبيدي. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة تحليلية لقطاع المصرفي العراقي (2017-2022). مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 20(عدد خاص)، 2233-2258.
- محسن إبراهيم أحمد. (2023). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. مجلة جامعة التنمية البشرية، 09(01)، 109-122.
- محمد أمين زائخ، و محمد يونس. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة المملكة العربية السعودية. دفا تر البحوث العلمية، 10(01)، 747-769.
- محمد عبد اللطيف زايد، السيد الشربيني الأشقر، علاء محمد شكري، و وهبة الله عبد الصبور أمين. (2019). التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي. المجلة العربية للإدارة، 39(01)، 191-212.
- مريم سايعي. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول الرقمي - دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، 04(02)، 30-50.
- نعيم حنك. (2019). أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية باليزيا. مجلة مجما، 135-176.
- هيوا أبو بكر علي، و وبالين مصطفى رسول. (2022). خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية. مجلة جامعة التنمية البشرية، 08(03)، 48-56.
- وهيبه عبد الرحيم. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية - تحديات المنافسة للنمو. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 21(01)، 141-156.
- يونس صالح. (2023). تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي - الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية. مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، 14(01)، 03-23.